HMC
HUMANITARIAN MEDIA CENTRE
مركز الإعلام الإنساني

تقرير خـــاص

الوضع الإنساني في المحافظـــات الشرقية

(حضرموت – المهرة) – اليمن

فجوات إنسانية متصاعدة في ظل أوضاع أمنية واقتصادية هشة

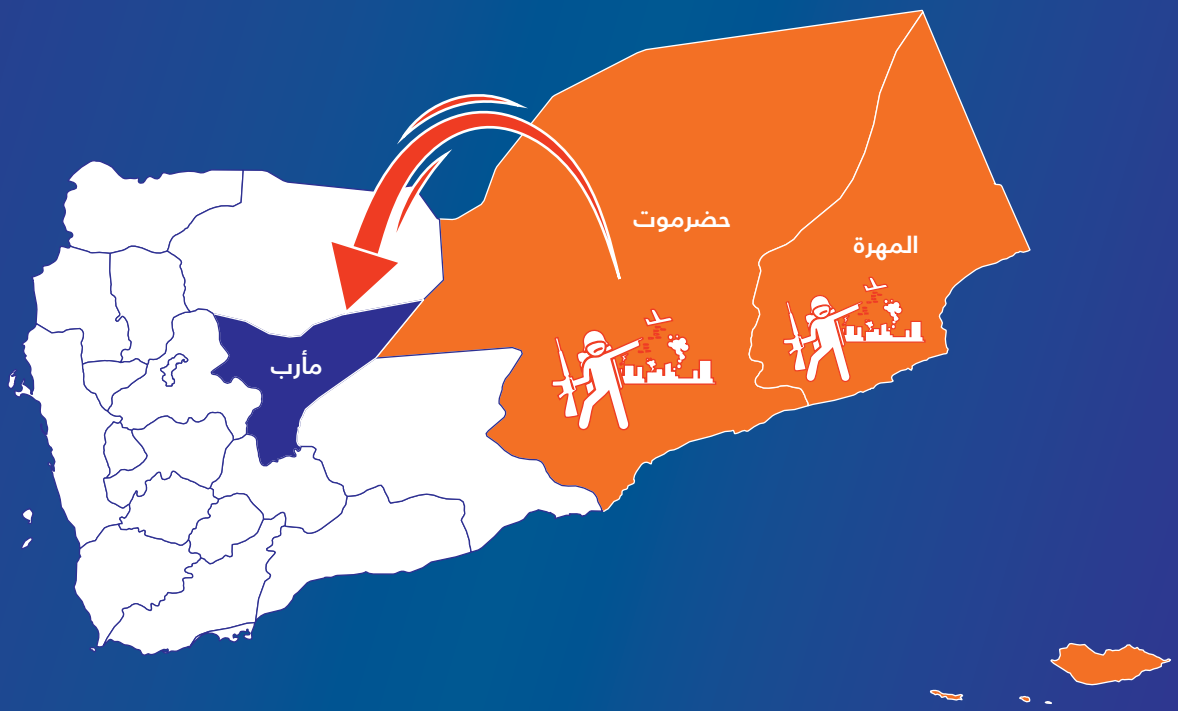

إعداد: مركز الإعلام الإنساني (HMC)
يناير 2026م

@centreHMC
info@hmc-ye.org
www.hmc-ye.org

ملخص تنفيذي

شهدت محافظتا حضرموت والمهرة خلال ديسمبر الماضي تدهورًا ملحوظًا في الأوضاع الإنسانية، في ظل تصاعد التوترات الأمنية والتحركات العسكرية، وما نتج عنها من موجات نزوح داخلي، وضغط حاد على البنية التحتية والخدمات الأساسية. وقد أسهم هذا الواقع في تعقيد المشهد الإنساني وارتفاع مستويات الهشاشة بين الفئات الأكثر ضعفًا، لا سيما الأسر النازحة والمجتمعات المستضيفة.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية، فإن الاستجابة الحالية لا تزال غير كافية مقارنة بحجم الاحتياجات المتنامية، الأمر الذي أدى إلى بروز فجوات كبيرة في قطاعات حيوية تشمل الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والإصحاح البيئي، والحماية. وتشكل هذه الفجوات تهديدًا مباشرًا لحياة وكرامة آلاف الأسر المتأثرة، كما تنذر بمزيد من التدهور في حال عدم معالجتها بصورة عاجلة.

يركّز هذا التقرير على تحليل أبرز الفجوات الإنسانية الناجمة عن هذه الأوضاع، مستندًا إلى المعطيات الميدانية والتقديرات القطاعية، مع إبراز الحاجة الملحّة إلى تدخلات إنسانية مرنة وسريعة، مدعومة بتمويل كافٍ ومستدام من الجهات المانحة. ويهدف التقرير إلى دعم جهود التخطيط واتخاذ القرار، وتعزيز فاعلية الاستجابة الإنسانية، بما يسهم في الحد من تفاقم الأزمة ومنع انزلاق الأوضاع الإنسانية نحو مستويات أكثر خطورة.

1,228

أسر نازحة (متحقق منها)
حضرموت > مأرب

113

أسرة نازحة
خلال أسبوع واحد

%93

نزوح بسبب
مخاوف أمنية

السياق العام للأزمة:

أسهمت التطورات الأمنية الأخيرة في وادي حضرموت والمناطق المحيطة به في اندلاع موجات نزوح داخلي جديدة، شملت آلاف الأسر التي اضطرت إلى مغادرة مناطقها الأصلية بحثًا عن الأمان والاستقرار. وقد توزعت هذه الأسر بين مناطق مختلفة داخل محافظة حضرموت، في حين اتجهت أعداد أخرى إلى محافظات مجاورة، لا سيما مأرب والمهرة، ما أدى إلى تغيّرات ديموغرافية سريعة وزيادة الضغط على المجتمعات المستضيفة والموارد المحدودة.

رافقت هذه التحركات حالة واسعة من القلق وعدم اليقين، انعكست بشكل مباشر على سبل العيش، وأضعفت قدرة الأسر المتأثرة على تأمين احتياجاتها الأساسية. كما تأثرت استمرارية الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه، نتيجة زيادة الطلب وتراجع القدرة التشغيلية للمرافق الخدمية، في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة.

وفي محافظة المهرة، وعلى الرغم من عدم تسجيل موجات نزوح جماعي واسعة النطاق مشابهة لتلك التي شهدتها حضرموت، إلا أن المحافظة تأثرت بصورة غير مباشرة بتداعيات الأزمة. فقد تزايد الضغط على المرافق الصحية والخدمات الأساسية نتيجة استقبال حالات نزوح فردية وتدفّق عابرين، إلى جانب ارتفاع الطلب من المجتمعات المحلية نفسها. ويأتي ذلك في سياق يتسم بمحدودية الموارد، وضعف البنية التحتية الخدمية، ونقص الكوادر والإمدادات، ما يحدّ من قدرة المحافظة على الاستجابة الفعالة ويزيد من مخاطر تفاقم الاحتياجات الإنسانية في حال استمرار الأوضاع الراهنة.

النزوح المتحقق منه من حضرموت إلى مأرب:

تُظهر البيانات المتاحة أن حضرموت كانت من بين المحافظات التي شهدت حركة نزوح باتجاه مأرب خلال فترة ما بعد التصعيد. وفي هذا السياق، جرى اعتماد التحقق الميداني بوصفه مدخلًا تشغيليًا لتحديد الأسر النازحة حديثًا وربطها بحزم المساعدة العاجلة والإحالات القطاعية ذات الصلة، بما يضمن الانتقال المنهجي من الرصد الأولي إلى استجابة متعددة القطاعات قابلة للمتابعة.

وحتى 21 ديسمبر 2025، جرى التحقق من 1,228 أسرة بوصفها نازحة حديثًا من حضرموت إلى مأرب، وهو رقم يُشكّل خط أساس تشغيليًا للتخطيط اللاحق وتحديثات المتابعة. ويُظهر توزيع الأسر داخل مأرب نمط تمركز واضح؛ إذ استقرت الغالبية في مدينة مأرب بنحو 1,110 أسر، تليها مأرب الوادي بحوالي 118 أسرة. وفي المقابل، توزعت بقية الأسر على مواقع استضافة ومواقع نزوح متعددة. بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

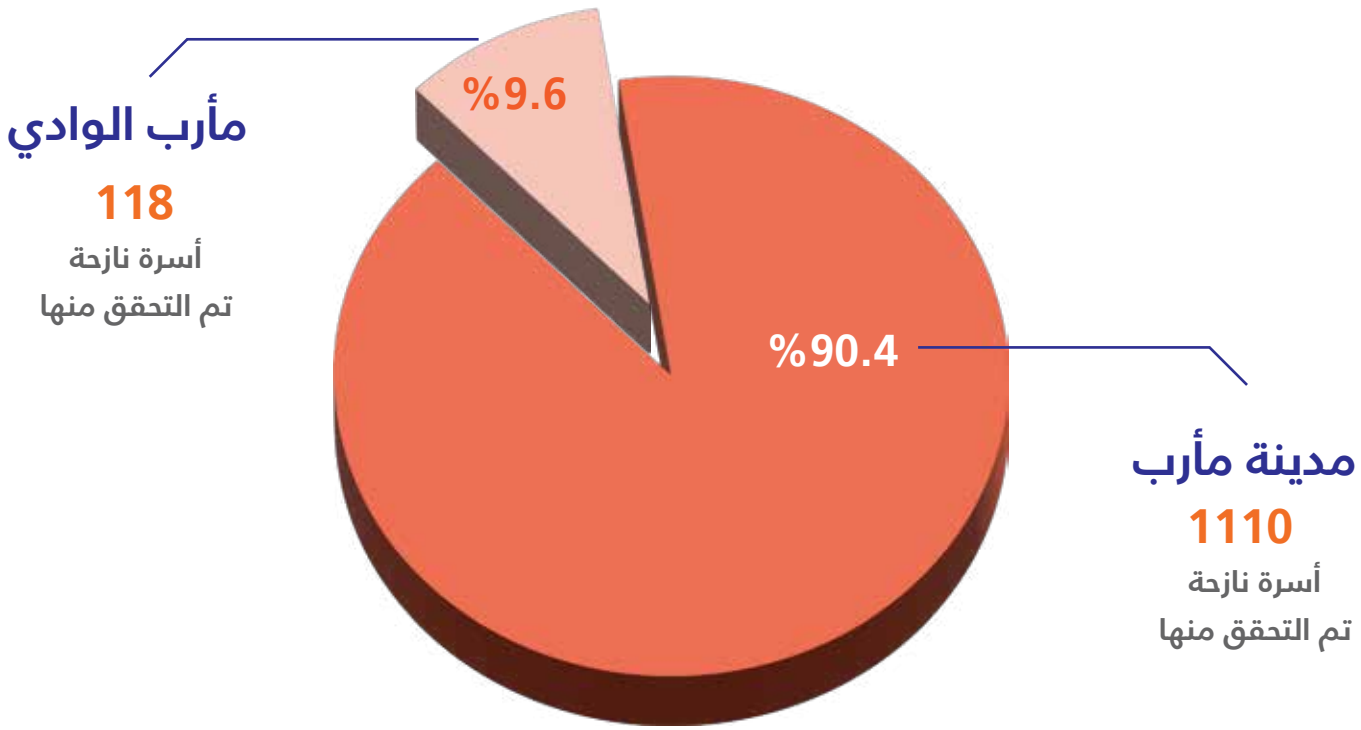

المصدر| مصفوفة تتبع النزوح في اليمنDTM – المنظمة الدولية للهجرة IOM | مركز الإعلام الإنساني HMC

توفر مستجدات النزوح خلال أسبوع الإبلاغ قراءة سريعة لاتجاهات الحركة السكانية خلال فترة زمنية محددة، من حيث الحجم والدوافع وأولويات الاحتياج، ضمن نطاق المحافظات المتاحة للرصد. وخلال الفترة 28 ديسمبر 2025 – 3 يناير 2026، تم تسجيل 113 أسرة (678 فردًا) نازحة لمرة واحدة على الأقل ضمن نطاق الرصد، بما يوفر مؤشرًا عمليًا على ديناميات النزوح قصيرة الأجل ضمن حدود التغطية.

وتُظهر نتائج الرصد أن مخاوف السلامة/الأمن المرتبطة بالنزاع شكّلت الدافع الرئيسي للنزوح بنسبة 93% (105 أسر)، في حين ظهرت الأسباب الاقتصادية المرتبطة بالنزاع كدافع ثانوي بنسبة 7% (8 أسر). وعلى مستوى المحافظتين محل التقرير، سُجِّلت حضرموت (17 أسرة) خلال أسبوع الإبلاغ، بينما لم تُسجَّل أي حالات نزوح من المهرة (0 أسرة) خلال الفترة نفسها، وفق ما أمكن توثيقه ضمن نطاق الرصد.

أما فيما يتعلق بأولويات الاحتياج، فقد أفادت الأسر النازحة بأن الإيواء/السكن تصدر قائمة الاحتياجات بنسبة 67%، يليه قطاع الحماية (13%)، ثم الدعم المالي (11%)، ثم المساعدات الغذائية (7%)، وأخيرًا المواد غير الغذائية (2%). ويعكس هذا الترتيب تركّز الاحتياج على الاستقرار السكني، مع فجوات موازية في الحماية والدعم المعيشي، بما يستدعي مواءمة الحزم القطاعية وفق هذه الأولويات كما وردت في البيانات.

ملاحظة منهجية:
تشير أداة الرصد الأسبوعي إلى أن تغطية "النزوح في اليمن" تشمل 13 محافظة تتوفر فيها إمكانية وصول فرق الرصد، بما في ذلك حضرموت والمهرة. وعليه، تعكس الأرقام الأسبوعية الحوادث التي أمكن توثيقها ضمن نطاق الوصول فقط، وقد لا تمثل كامل التحركات السكانية الفعلية خارج هذا النطاق أو خلال فترات قيود الوصول.

دوافع النزوح

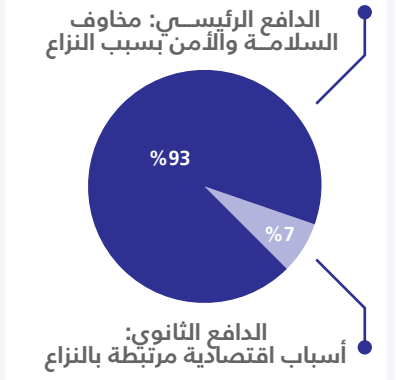

أولوية الإحتياج

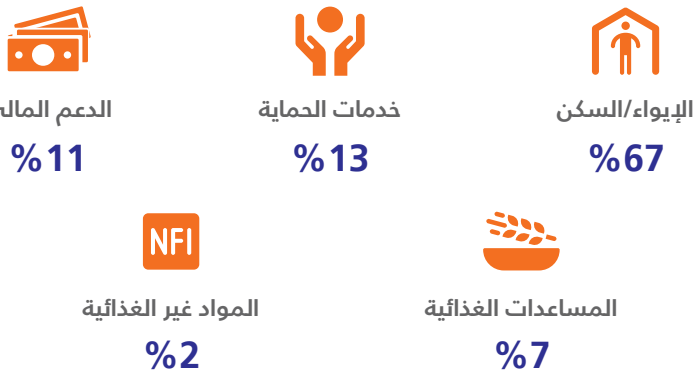

الفجوات الإنسانية الرئيسية

الأمن الغذائي وسبل العيش

- محدودية السلال الغذائية مقارنة بالاحتياج.
- غياب برامج مستدامة لدعم سبل العيش.
- الاعتماد الكبير على المساعدات الطارئة.

الصحة والتغذية

- نقص الأدوية الطارئة في المستشفيات المرجعية.
- محدودية الفرق الطبية المتنقلة في المناطق النائية.
- مخاطر متزايدة لسوء التغذية بين الأطفال والحوامل.

المياه والإصلاح البيئي (WASH)

- نقص حاد في مياه الشرب الآمنة.
- محدودية مرافق الصرف الصحي والحمّامات.
- احتياج كبير لحاويات المياه ومواد النظافة.

المأوى والمواد غير الغذائية

- عجز في مواد الإيواء الطارئ.
- عدم كفاية مجموعات المواد غير الغذائية (NFI).
- غياب حلول مأوى متوسطة الأجل.

الحماية

- محدودية خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- نقص برامج الحماية المتخصصة للأطفال.
- ضعف الوصول إلى خدمات التوثيق القانوني.

التعليم

- نقص المستلزمات التعليمية للأطفال النازحين.
- ضعف برامج التعليم في الطوارئ.
- احتياج لدعم الرسوم المدرسية والزي المدرسي.

⚠ التحديات التشغيلية

- محدودية التمويل مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة.
- استنزاف المخزون الإنساني الاستراتيجي في عدة قطاعات.
- صعوبات لوجستية تتعلق بالنقل والوصول الآمن.
- الحاجة إلى تنسيق أعلى لضمان استجابة متكاملة.

الأولويات والتوصيات للجهات المانحة:

1. **تمويل عاجل ومرن:** لدعم القطاعات المنقذة للحياة، خاصة الغذاء، والإيواء.

2. **نهج متعدد القطاعات :** دعم برامج متعددة القطاعات تستهدف الأسر النازحة

3. **تعزيز الصمود :** الاستثمار في التدخلات المتوسطة الأجل لتعزيز الصمود وتقليل الاعتماد على المساعدات الطارئة.والمجتمعات المستضيفة..

4. **أولوية الحماية :** تعزيز برامج الحماية، مع التركيز على النساء والأطفال والمجتمعات المستضيفة .

4. **الإستجابة المبنية على الأدلة :** دعم آليات التنسيق وجمع البيانات لضمان استجابة مبنية على الأدلة.

خاتمة :

أُعدّ هذا التقرير من قبل مركز الإعلام الإنساني في إطار جهوده لدعم الاستجابة الإنسانية المبنية على الأدلة، وتسليط الضوء على الفجوات الحرجة التي تتطلب تدخلًا عاجلًا من الشركاء والجهات المانحة. إن استمرار الأوضاع الحالية في حضرموت والمهرة دون تدخل داعم وكافٍ ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية، واتساع الفجوات القائمة، ما قد ينعكس سلبًا على الاستقرار المجتمعي والخدمات الأساسية. ويُعد دعم الجهات المانحة في هذه المرحلة الحاسمة عاملًا رئيسيًا لضمان استجابة إنسانية فعّالة، تحفظ الأرواح، وتصون الكرامة الإنسانية، وتدعم التعافي التدريجي للمجتمعات المتأثرة.

مركز الإعلام الإنساني (HMC)

تقرير عن الوضع الإنساني في حضرموت يناير 2025

للمزيد من المعلومات : www.hmc-yemen.org | info@hmc-yemen.org.